

تاريخ علم الوثائق:

المقدمات واللبنات الأولى

د. مجدى جرجس

أستاذ مساعد بكلية الآداب - جامعة كفر الشيخ
Guirguis.magdi@gmail.com

المستخلص:

تدور هذه الورقة حول الأسس المعرفية التي تشكل على قواعدها علم الدبلماتيك في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، وتتناول الورقة بالتحليل الجهود السابقة على كتاب ماييو المهم حول علم الدبلماتيك 1681م، وكيف تشكلت أفكار ومناهج وأدوات في سياق عصر النهضة الأوروبية، وهذه النزاعات السياسية كانت رمية البداية في الاهتمام بالوثائق، سرعان ما تجاوزتها إلى سياقات قانونية. وساهم تطور الإنسانيات في طرح أسئلة وطرق تعاطي جديدة مع الوثائق، من ناحية أخرى كان الإصلاح الكاثوليكي في القرن السابع عشر، هو المجال الذي برزت فيه قواعد نقد النصوص المخطوطة، وانتقل المنهج والنزاع من المخطوطات إلى الوثائق، كل هذه السياقات، استفاد منها ماييو وهو يضع أول قواعد عملية قابلة للتجريب، لنقد الوثائق، وتشرح الورقة كيفية نشأة هذه الأسس وهذه السياقات، لأغراض عملية وليست علمية، ومن ثم حددت وحدت من أطر علم الوثائق. وتتوقف الورقة بالتفصيل عند كتاب ماييو لشرح أبوابه، وما ناله من مدح وقدر في عصره، وكيف تم تجاوزه لاحقاً، والهدف الأبعد لهذه الورقة هو فتح الحوار حول إمكانية كتابة/ إضافة فصول جديدة في علم الوثائق. منهج البحث: يستظل البحث بإطار Postmodernism، كمظلة لتحليل وشرح القواعد المعرفية التي انطلق منها علم الدبلماتيك. وتتلخص إشكالية البحث في كيفية تطوير منهج علم الدبلماتيك، وإضافة فصول جديدة له.

الكلمات المفتاحية: علم الوثائق؛ تاريخ.

المعرفة والمعرفة العلمية:

حفل التاريخ الإنساني بممارسات في مجالات شتى استلزمها ضرورات حياتية، وأخذ الإنسان يراكم خبراته عبر الملاحظة والتجريب والتكرار، ومن ثم بدأت تتشكل لديه بعض المعارف، وهناك فروق جوهرية بين المعارف المكتسبة عن طريق تجارب حياتية عفوية، والمعرفة العلمية، نذكر على سبيل المثال الممارسات الطبية؛ فما من شك أن كثيراً من الشعوب اختبرت ممارسات طبية حققت شفاء بعض الأمراض، كأن توصف شربات عشبية لعلاج بعض الأمراض ثبتت جدواها، وهذه خبرات معرفية مكتسبة، ترقى إلى مستوى العلم عندما تختبر هذه الأعشاب معملياً لدراسة موادها الفعالة التي تعالج نوعاً معيناً من الأمراض، لا ينبغي ذلك

عن الممارسات الأولى صوابها، ولكن عندما تم صياغة قانون لكيفية عملها صارت معرفة علمية، وهذا الأمر ينطبق على كافة العلوم، حيث كانت هناك مرحلة تحولت فيها المعرفة من ممارسات حياتية تؤدي ثمارها، إلى علم له قوانين ومناهج.

ولا يخرج تاريخ علم الوثائق عن هذا النسق؛ حيث كانت بداياته الأولى متعلقة بحاجات عملية استلزمها ضروريات الحياة؛ وهي التحقق من صحة الوثائق وكشف المزيف منها، وما إن عرفت المجتمعات البشرية الكتابة وإنشاء الوثائق والمدونات، حتى ظهرت محاولات لتزييف هذه الوثائق، طمعا في مكاسب بعينها، ولا يخلُ تاريخ شعب من الشعوب التي عرفت الكتابة والوثائق في المشرق والمغرب من حالات كثيرة لتزييف وتزوير الوثائق، هذه الأمور استلزمت بالضرورة الانتباه إلى ظاهرة التزييف والتزوير، والعمل على كيفية كشفها، وإعمال الفكر في كيفية تمييز الصحيح من المزيف، درءً لمفاسد وصونا لمصالح، وعلى ذلك، بُذلت جهود لاستنباط وتجريب طرق مختلفة لكشف الوثائق المزيفة. هنا نشأت ضرورة حياتية عملية، وليست علمية، ومعظم الجهود كانت فردية، ولكنها سمحت بتراكم ما لمعارف في هذا السياق، بدأت تتحول هذه المعارف المكتسبة إلى معرفة علمية عندما بدأ التفكير في صياغتها وتجريبها، وهذا سارت عليه معظم العلوم، ومنها علم الوثائق. وشهدت أوروبا، في العصور الوسطى، عدة لمحاولات كشف زيف الوثائق، كانت جميعها ممارسات عملية، ومحاولات فردية، استلزمها ظروف آنية. أي: بعض الناس كانوا يمارسون بعض الدبلوماسيات دون أن يدركوه (Guyotjeannin, 1996, p. 415)

وما إن يُذكر تاريخ علم الوثائق حتى يرد على الفور اسم جان مابيو Jean Mabillon (ت. 1707م)، حيث يُنسب إليه وضع أول قواعد علمية قابلة للتجريب، للتحقق من صحة الوثائق القانونية المكتوبة، ويعتبر البعض أن عام 1681م شهد التأسيس الأول لعلم الوثائق، وهو العام الذي ظهرت فيه الطبعة الأولى من مؤلف مابيو المهم حول علم الدبلوماسيات (De re diplomatica libri VI).

وما من شك بفضل مابيو في هذا المضمار - ولا ينكر أحد قيمة وأهمية عمل مابيو - حيث وضع اللبنات الأولى لعلم الوثائق، بتجميعه لبعض فصول علم الوثائق، بالإضافة إليها وتقديمها كمنهج عملي متكامل (في عصره)، والقواعد الأولى لهذا العلم ولدت من رحم زخم علمي شهدته أوروبا في الفترة الممتدة من القرن الرابع عشر، وحتى أوائل القرن السابع عشر، والعصر الذي عاشه مابيو وفر مناخا مهيا لتبلور عمله؛ إذ حددت سياقات أخرى أطر وأدوات هذا العلم في مهده، فلا يمكن إدراك كنه علم الوثائق ونشأته، بعيدا عن سياق عصر النهضة، وتاريخ أوروبا، وتاريخ الكنيسة الغربية، وهذه السياقات كان لها أدوار حاسمة في تحديد أدوات هذا العلم، وأطره التي أخذ ينفك عنها تباعا، وهذا الجانب يشير بوضوح إلى علم الدبلوماسيات الذي لا يمكن فهمه خارج منظومة العلوم الإنسانية، وأيضًا، وبالضرورة، لا يمكن الاشتغال به دون الوعي والانفتاح على هذه العلوم.

وتهدف هذه الورقة إلى تتبع السياق الذي وضعت فيه الأسس واللبنات الأولى لعلم الوثائق في أواخر القرن السابع عشر، وتتبع هذا السياق مهم من جوانب شتى: فهو يعيننا على فهم الخلفيات العلمية والمعرفية، والسياسية أيضًا، التي شكلت اللبنات الأولى لهذا العلم؛ كما يساعدنا على فهم التطورات اللاحقة لهذا العلم؛ وأيضًا، يمكننا من التفكير بشكل أعمق في كيفية توظيف أدوات هذا العلم ومناهجه في دراساتنا، وإمكانية إضافة طرق وأدوات أخرى. أو بعبارة أخرى، إمكانية كتابة فصول جديدة في علم الوثائق، ولا تهدف هذه الورقة إلى الوقوف عند المعلومات التاريخية وسردها، بل الوقوف على كيفية تحديد، وتضييق، أطر هذا العلم بسبب المنطلقات المعرفية التي بدأ منها، وكيف شكلت خبرات وتخصصات الرواد الأوائل ملامح هذا العلم.

سأتوقف في هذه المداخلة عند مرحلة كتاب ماييو، والذي شكل البداية الحقيقية المدونة لعلم الوثائق. ولكنني سأتوقف أيضا أمام أسماء أخرى بعينها، منهم سابق لعصر ماييو، ومنهم من عاصره وساعده في مشروعه العلمي، ثم اختتم هذه الورقة بملحق يشتمل على مضمون كتاب ماييو، ومختصر الفصوله.

السياقات وتشكل الأطر والأدوات:

من الصعوبة بمكان عزل السياقات عن بعضها؛ فالسياقات السياسية والقانونية والعلمية متداخلة، ولا يمكن الحديث عن أحدها بمعزل عن الآخر، ولكن سأحاول أن أضع عناوين فضفاضة لهذه السياقات تسمح بمرونة ما للانتقال فيما بينها، أو دمجها معا.

السياسي، وتزييف الأساس القانوني لسلطات بابا روما:

كان المجال السياسي هو السياق الأول لمساءلة الأدلة القانونية المتضمنة في الوثائق، وكان من أبرز النماذج المبكرة على ممارسة "النقد الدبلوماسي"، هو رد بترايك¹ Petrarch عام 1360م على استشارة الإمبراطور تشارلز السادس حول الامتيازات الممنوحة للنمسا من قبل الأباطرة الرومان يوليوس قيصر ونيرون؛ إذ أخذ يحلل هذه الوثائق القديمة لإقامة شواهد قانونية (Giry, 1892, p. 230)، لكن النقاش الأوسع والأهم دارت رحاه حول وثيقة قانونية شهيرة شكلت لب التاريخ السياسي لأوروبا الغربية في العصور الوسطى، وهي الوثيقة المعروفة بـ "هبة قسطنطين"، ومضمونها يقول بأن الإمبراطور قسطنطين الكبير (306-337م) قد منح بابا روما المعاصر له، البابا سلفستر الأول (314-335م)، سلطات سياسية على كل أوروبا الغربية، وكانت هذه الوثيقة هي السند الرئيسي الذي يجاجج به بابوات روما منذ القرن الحادي عشر لتسيخ سلطاتهم على أوروبا الغربية لقرون عدة، وتمددت هذه السلطات لتشمل كافة مناح الحياة، ومن بينها تعيين وعزل الحكام، ومنذ بدايات القرن الخامس عشر، شهدت أوروبا توترات وبوادر تغييرات كبرى، ودارت نقاشات حادة حول الأسس القانونية لسلطات الحكام والأمراء والنبلاء، وطال هذا النقاش سلطات وصلاحيات بابا روما، ومن ثم أخذ البعض يشكك في هذه الوثيقة، وحزم البعض الآخر بتزييفها، وفي خضم هذا النقاش، اصطنع البعض قواعد مهمة لنقد هذه الوثيقة وإقامة الدليل على زيفها، وهذه القواعد ستشكل فيما بعد فصلاً مهماً في علم الدبلوماسية.

وثيقة قسطنطين، ونصل مهم في علم الدبلوماسية (بيكوك وفالا):

لفهم الطرق التي سلكها الباحثون في نقد هذه الوثيقة، نورد أولاً مضمونها وأهم عناصرها التي كانت معروفة في القرن الخامس (عصر بيكوك وفالا)، وهذا مضمون الوثيقة:

"شرع الإمبراطور قسطنطين في موجة اضطهاد جديدة للمسيحيين، أجبرت سلفستر أسقف روما على الهروب والتخفي، ثم أصيب الإمبراطور بمرض الجذام، واقترح عليه كهنة الأوثان طريقة للعلاج وهو أن يغمس جسمه في حمام مملوء بدم أطفال، وعندما رفض الإمبراطور هذه الفكرة، جاءت مكافأته بظهور شخصين نورانيين له في حلم يخبرانه بأن علاجه عند سلفستر أسقف روما، ويجب أن يسعى إليه وأن يطيعه، وصل بالفعل قسطنطين إلى سلفستر، والذي بدوره طلب منه أن يصوم، ثم قام بتعميده حتى

1- بترايك (1304-1374م) هو أحد الآباء الأوائل لعصر النهضة في إيطاليا، وكتابه شكلت نواة لتبلور اللغة الإيطالية.

يصير مسيحياً، وأثناء تعميد قسطنطين ظهر نور ساطع غلف المعمودية، وحدثت المعجزة وشُفي قسطنطين تماماً من مرضه، وفي مقابل ذلك أمر قسطنطين باعتماد المسيحية كدين للإمبراطورية كلها، وأعطى بسخاء للكنائس، وقام ببناء قصر لاتيران Lateran Palace للأسقف، وشيد عدداً من الكنائس بتجهيزات فاخرة، وخلع على الأسقف عباءة إمبراطورية وسلمه صولجانه، ومنحه مدينة روما وكل أقاليم الغرب، ونقل الإمبراطور مقر كرسيه إلى القسطنطينية².

كان من أوائل من تشككوا في وثيقة "هبة قسطنطين" نيقولا أسقف كوز Nicolas of Cusal في عام 1432م، حيث تفحص شكلها الخارجي وقال بأنها لا تماثل الوثائق الأصلية التي تعود إلى القرن الرابع الميلادي (Levine, 1973, p. 118). أما البدايات العلمية لنقد هذه الوثيقة فجاءت دفعة واحدة من قبل اثنين من رجال الكنيسة، الأول: هولورنزو فاللا Lorenzo Valla (1407-1457م) في إيطاليا، والثاني: ريجنالد بيكوك Reginald Peacock (1395-1460) في إنجلترا.

كان الدافع السياسي هو المحفز للورنزو فاللا لهدم وثيقة قسطنطين؛ حيث كان على علاقة وطيدة بألفونسو الأراجوني ملك نابولي (1448-1495م) (Camporeale, 1996, p.9)، واحتدم آنذاك صراع مرير بين ملك نابولي وبابا روما حول من له سلطة تعيين وتنصيب ملك نابولي، ومن ثم أخذ فاللا على عاتقه في عام 1440م دراسة هذه الوثيقة التي تعطي لبابا روما سلطة على ملك نابولي، وخلص فاللا في نهاية الأمر إلى كونها وثيقة مزورة، تعود إلى القرن التاسع الميلادي (Camporeale, 1996, p.10). وفي نفس الوقت تقريباً، خلص باحث آخر في إنجلترا، ريجنالد بيكوك، إلى نفس النتيجة وصرح بأن هذه الوثيقة مزورة، وتشير الدراسات بأن بيكوك لم يلتق فاللا، ولم يقرأ عمله حول وثيقة قسطنطين، كانت دوافع فاللا سياسية، في حين كانت دوافع بيكوك دينية إصلاحية (Levine, 1973, p. 127)، واتبع كل من بيكوك وفاللا منهجين مختلفين في كشف زيف هذه الوثيقة، وتأسيس أدوات نقد الوثائق.

ريجنالد بيكوك (مراحل تكون النص):

حصل بيكوك على الدكتوراه في اللاهوت من جامعة أكسفورد عام 1444م، وانصب اهتمامه على الجدل والمنطق، وتدرّب على الفصل بين الإيمان والمنطق، وبين الفلسفة واللاهوت، وظهر هذا الأمر بشكل جلي في تعامله مع النصوص بغض النظر عن طبيعتها، وأوضح نموذج على منهجه هو تعامله مع السفر الأول في الكتاب المقدس، وهو سفر التكوين.

ففي حين تقول رواية الكتاب المقدس أن موسى النبي كتب هذا السفر بوحي ومعجزة؛ يتعامل بيكوك مع هذه الرواية بطرحه سؤالاً منطقياً، والإجابة عليه في نفس الوقت: لماذا لا يوجد وحي مكتوب قبل موسى النبي؟ وأجاب بأن عدم وجود وحي مكتوب قبل موسى، يعني أن التقليد الشفاهي كان كافياً، وإذا كان التقليد الشفاهي كافياً عبر سلسلة من الأنبياء السابقين، فما الحاجة إلى كتابة الوحي؟ وعلى ذلك يقترح بيكوك رواية حول الوحي، لا تتفق مع رواية الكتاب المقدس، قال بأنها أكثر منطق وقوة، وقال بأن الأنبياء قبل موسى تسلموا الوحي مكتوباً، جيلاً بعد جيل وصولاً إلى موسى، وقام موسى بتجميع الوحي قبله في

2- حول هذه الوثيقة، وتاريخها ومضمونها، انظر مادة Donation of Constantine في الموسوعة البريطانية، وكذلك النسخة الرقمية على الرابط التالي: <https://www.britannica.com/topic/Donation-of-Constantine>. ولتفاصيل أكثر، انظر الموسوعة الكاثوليكية على الرابط التالي: <https://www.catholic.org/encyclopedia/view.php?id=3971>. ولكنني آثرت نقل مضمونها من هذه المقالة التي تعالج كيفية نقدها: Joseph M. Levine, "Reginald Pecock and Lorenzo Valla on the Donation of Constantine", Studies in the Renaissance, Vol. 20 (1973), p. 128.

أول أسفار العهد القديم وهو سفر التكوين، ثم بدأ موسى في كتابة الوحي الذي يتسلمه تبعاً (Levine, 1973, p. 125, 126)، يظهر هنا فكر ومنهج بيكوك بأن المنطق يغلب على الإيمان الغيبي، عرج بيكوك على قضية أخرى مهمة، وهي قضية الأصول الشفاهية لنص مكتوب، وقال باستحالة نقل التقاليد الشفاهية صحيحة مع تغير اللغة نفسها! (-Ferguson, 1966, pp. 151) 56) وأوضح بيكوك أن التقاليد الشفاهية التي آلت إلى نصوص مكتوبة تعترها مشاكل همة، وأن انتقال هذه التقاليد عبر أجيال مختلفة سيدخل عليها حتماً تغييرات بقصد أو بدون قصد، وبخاصة إذا تغيرت اللغات واللهجات التي سُلمت بها هذه التقاليد. سيتأثر النص المكتوب حتماً بسياق عصر تدوينه وكتابه؛ وعلى ذلك نظر بيكوك إلى الكتاب المقدس بأنه وثيقة إنسانية مكتوبة بناء على وحي (Ferguson, 1966, p. 149, 151)، ثم وسع الأمر ليشمل كل النصوص المقدسة، والتفاسير، وتاريخ آباء الكنيسة وقديسيها وتقليدها، وقال بأنه يجب إعادة شرحها ومساءلتها، ثم صرح بوضوح بأن تعاليم الكنيسة وكتابتها لا يجب تصديقها والوثوق بها إذا كانت تحالف القياس المنطقي (Ferguson, 1966, p. 149, 150).

نقده لوثيقة قسطنطين (النقد الباطني):

جاء نقد بيكوك لهذه الوثيقة في سياق أعمال المنطق في قبول أي نص تاريخي، وكذلك شغفه بالدليل، وقال بأن كل الأحداث المرتبطة بهذه الهبة المزعومة، لا يمكن حدوثها إلا بعد وفاة البابا سيلفستر، كذلك لا يمكن نسبة هذا النص إلى الإمبراطور قسطنطين نفسه، حيث إن الأسلوب اللاتيني المستخدم في النص لا يتسق مع نصوص أخرى معروفة وتؤكد نسبتها إلى قسطنطين نفسه (Ferguson, 1966, p. 156)، والأهم من ذلك هو منهج بيكوك الذي ينطلق من كل ما مضى من التاريخ يعد أسطورة، ونجد في الأساطير الكثير من الخرافات (Ferguson, 1966, p. 156)، وقد تتبع بيكوك هذه القصة تاريخياً، ووجد كتابين كانا مصدر هذه القصة، وأخذ عنهما المؤرخون بعد ذلك، المصدر الأول: "سيرة حياة سلفستر أسقف روما" مجهولة المؤلف؛ والثاني: كتاب سير بابوات روما، واكتشف بيكوك أن هذه القصة لم ترد عند يوسابيوس القيصري (ت. 339م)، وهو المؤرخ المعاصر للإمبراطور قسطنطين، والمقرب جداً منه، وكان هو الأجدر بذكر قصة معجزة عماد قسطنطين، إن كانت قد وقعت في الحقيقة. في حين يذكر يوسابيوس رواية أخرى تقول بأن قسطنطين تعمد في أواخر حياته في مدينة نيقوديميا، وتولى تعميده أحد الأساقفة غير المشهورين (Levine, 1973, p. 129). واستخلص بيكوك من هذه الأدلة أن هذه القصة غير حقيقية، وأنها اصطفت وأقحمت لاحقاً في سيرة سلفستر، كانت هذه بداية حجج بيكوك، وهو نقد داخلي للوثيقة لكشف زيفها، واستخدم بيكوك حجة أخرى وهي الحجة السلبية؛ حيث قال: إن المصادر التالية لقسطنطين صممت عن أمر هذه الهبة، وتقول المصادر بأنه ترك عرش الإمبراطورية لأبنائه الثلاثة، بما فيها الجزء الغربي من الإمبراطورية، وكانت روما من نصيب ابنه الأكبر، أي: إنه لم يمنح سلفستر أية سلطات سياسية، حجة أخرى تسيء عكس مضمون هذه الوثيقة، هي: بابوات روما بعد سلفستر كان يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الأباطرة، وهو عكس ماتذكرة الوثيقة بأن البابوات هم من لهم الكلمة في تعيين الأباطرة والحكام (Levine, 1973, p. 130-31)، أدرك بيكوك ضرورة تفسير النصوص المقدسة والوثائق المهمة في تاريخ الكنيسة كدليل لا ينفصل عن سياقه الإنساني، بصفته منتج للحظة تاريخية معينة، وليس كنص منعزل يمكن العمل عليه بمفرده وتوظيفه لدعم معان أو تراتبية بعينها، ولقد كان نقده لوثيقة قسطنطين مثار إعجاب العديد من المؤرخين؛ حيث وضوح الحاسة التاريخية لبيكوك التي ميزت منهجه (Ferguson, 1966, p. 148). سيني مايو على أفكار بيكوك. ولكن كون مايو، رجلاً دينياً إصلاحياً، لم يقبل بطريقة بيكوك في تغليب المنطق على الوحي والإيمان الغيبي في دراسة

النصوص والوثائق، وبالرغم من تأكيد مايبو على ضرورة إعمال المنطق، إلا أنه كرجل دين، يدين سوء استخدام المنطق في دراسة اللاهوت، ويقول بأن دراسة اللاهوت يجب أن تعتمد على الكتاب المقدس وتقاليد الكنيسة وليس على المنطق الإنساني والفلسفة وعلوم أخرى (Quantin, 2011, p. 405).

لورنزو فالّا: فصل مهم في علم الوثائق:

كان لورنزو فالّا (1407-1457م) يعيش في كنف الفونسو الأراجوني ملك نابولي (1448-1495م)، وأخذ فالّا يبحث عن شرعية سلطة بابا روما، في سعيه لتعضيد موقف صديقه ملك نابولي، أي: إن الدافع لنقد الوثيقة كانت ضرورة ملحة لواقع عملي.

الخلفية المعرفية للورنزو فالّا تركز على اللغويات، حيث كان متبحراً في اللغة اللاتينية، وكان أحد أهدافه العلمية هو "تنقيتها مما لحق بها، وإعادة مجدها"، كان على علم بالصياغات والقوالب الإنشائية القديمة للاتينية، وضيعاً في قواعدها وحساساً لأي أخطاء نحوية (Levine, 1973, p.136. 137)، ومن ثم جاء معظم نقده لتفنيد ودحض هذه الوثيقة من هذه الخلفية "فقه اللغة"، ولفالّا خبرات سابقة في نقد النصوص المقدسة أيضاً؛ حيث تشكك، على سبيل المثال، في قوانين الرسل، وهي تلك القوانين التي تعترف بها معظم الكنائس المسيحية وتُنسب إلى رسل السيد المسيح نفسه، بدأ فالّا نقده لوثيقة "هبة قسطنطين" أولاً، بمناقشة منطقية لهذه الوثيقة في سياقها التاريخي، ثم بدأ في قراءتها فيلولوجياً، ليكشف عن جملة أخطاء وعدم اتساق في نصها، ثم اختتم نقده بحجج قانونية وأخلاقية تطعن في صحتها (Levine, 1973, p. 139). وخلص فالّا بأن هذا النص لا يمكن أن يُنسب إلى القرن الرابع من حيث بنيته ومصطلحاته وصياغاته، حيث لا يتسق مع اللغة الأدبية والقانونية لذلك العصر (Camporeale, 1996, p. 15)، وأنقل هنا النماذج التي أوردها فالّا من نص دراسته التي تُرجمت من اللاتينية:

يسخر فالّا من استخدام مصطلح "امتياز privilegii" في نص الوثيقة، ويقول بأن "الرجل المجنون" الذي اصطنع هذه الوثيقة أخذ هذا المصطلح من سيرة سلفستر، وهذا المصطلح لم يُستخدم لوصف منح الأراضي (Vala, 1922 p.83). مصطلح إداري آخر لم يكن مُستخدماً في عصر قسطنطين وهو مصطلح Satraps، ويقول فالّا بأن من زيف هذه الوثيقة لا يعرف حتى هيراركية الإمبراطورية، فلم نسمع عن هذا المصطلح من قبل، والأكثر من ذلك أنه وضع هذه الرتبة قبل مجلس النواب، ويستشهد بنماذج من مراسيم سابقة وقطع معدنية وبرونزية بأن هذا المصطلح لا يعود إلى العصر المزعوم لهذه الوثيقة، وإنما مأخوذ أيضاً من مصادر متأخرة، وبالمثل مصطلح Optimates لوصف النبلاء وهو أيضاً مصطلح غير مستخدم في القرن الرابع الميلادي، تشير الوثيقة أيضاً إلى مدينة القسطنطينية كمركز من مراكز المسيحية، في حين إنها لم تكن بطيريقية بعد، ولا حتى مدينة مسيحية، ولم يكن اسمها أصلاً القسطنطينية (Vall, 1922, p. 85, 87, 89)، وخلص فالّا لأن هذا النص مصطنع في القرن التاسع الميلادي، أو على أقصى تقدير القرن الثامن³، يستخدم فالّا في نقده للوثيقة مفهوم "الحجة السلبية"، الذي استخدمه بيكوك أيضاً، أي: الصمت في المصادر في وقت كان يجب فيه الحديث، سيتستخدم مايبو نفس هذا المفهوم لاحقاً.

3- يعتقد بعض الباحثين أن نقد فالّا لهذه الوثيقة كان هو الدافع لمارتن لوثر (مؤسس المذهب الإنجيلي "البروتستانت") 1517م لانقلابه على الكنيسة الكاثوليكية ورفض كل تاريخها ورجالها. انظر حول هذا الطرح:

لدينا هنا نموذجان مهان لنقد الوثائق، ركز بيكوك على مضمون النص وأحداثه، وتقاليد انتقال النصوص؛ في حين وظف فالاً مهاراته اللغوية في تفكيك لغة النص وصياغتها ومصطلحاتها، والاثنان بطريقتين مختلفتين قد توصلنا لنفس النتيجة، وهي: إنها وثيقة مزورة، وهذان النموذجان للنقد الوثائقي، يشيران بوضوح إلى ما سُمي بعد ذلك بالنقد الباطني للوثائق، وعندما وضع ماييو قواعده استفاد من هذه المساهمات المهمة، والجدير بالملاحظة؛ هذه المحاولات لبيكوك وفالاً لم تكن تأسيساً لعلم، ولكنها كانت استجابة لظروف بعينها!

تطور الإنسانيات وعصر النهضة:

لا يمكن فهم عمل ماييو دون الحديث عن الفترة من القرن الرابع عشر وحتى السادس عشر الميلادي في أوروبا؛ حيث برز عدد لا يحصى من المتخصصين في الإنسانيات وضعوا قواعد وقولب للشعر الملحمي والفلسفة الأخلاقية والكتابات التاريخية، كما أخذوا يرسخون طرق نقد النصوص وتحديد قيمتها ووضعوا أسس النقد التاريخي⁴، وتبلورت في عصر النهضة صفات المؤرخ المتميز، وهو ذلك المؤرخ الذي لا يعتمد على الخرافات؛ بل على العمل الأرشيفي (Zouhar, 2010 p. 365). وبشكل عام، صارت المقدرة على تمييز المختلق من الصحيح، والحديث من القديم هي إحدى سمات الباحث المتميز في الإنسانيات، ووضعوا القواعد الأولية لنقد وتحليل الشكل الخارجي والنسق الداخلي ومصطلحات الوثائق، ومن ثم، فقد وضعوا الأسس التي سيستخدمها الباحثون بعدهم لتأسيس قواعد الباليوجرافي والدبلوماسيك ونقد المصدر.

تطورت في فرنسا دراسة التقاليد القانونية الرومانية، وظهر جيل من الباحثين تخصصوا في اللغة والقانون وأسهموا في بلورة مدرسة فرنسية للدراسات التاريخية، واستنوا فلسفة جديدة تقوم على الاعتماد على كتاب بعينهم، يمكننا من استعادة وإعادة تمثيل الماضي بشكل دقيق، وبناءً على هذه التقاليد بدأ الرهبان البندكتيين المورين (مايو أحدهم) في إنتاج نشرات عن آباء الكنيسة معتمدين في ذلك على المصادر الأصلية، وكان إسهامهم الرئيسي الذي ساعدهم على تحليل ونقد المصادر التي يعملون عليها هو تتبعهم لتطور الباليوجرافي (من خلال تتبع أنماط الكتابة والخطوط تاريخياً)، وكذلك الدبلوماسيك (معرفة بنية الوثيقة وطرق إخراجها وقولبها) (Zouhar, 2010, p. 366). وهذا بالضبط ما قام بتلخيصه أحد روادهم وهو جان ماييو.

Whitford, David M., "The Papal Antichrist: Martin Luther and the Underappreciated Influence of Lorenzo Valla", *Renaissance Quarterly*, Vol. 61, No. 1 (Spring 2008), pp. 26-52

4- أشارت سلوى ميلاد إلى بعض هذه التطورات، انظر: سلوى علي ميلاد: علم الوثائق (الدبلوماسيك) الحديث، ص 20، 21.

دراسة التراث المادي:

شهد عصر مابيو أيضًا شغف العلماء بالتراث القديم أو البقايا القديمة، وظهر كتاب مابيو جاء لتحقيق أمنية للعالم الكبير لايبنتز Leibniz⁵، ولومه لعدم وجود مهتمين بهذا النوع من الدراسة، حيث أحصى لايبنتز الدراسات المتعلقة بالانتيكات، وبين أهميتها القصوى، وجمع مع هيوت Huet مواد قديمة متنوعة: مخطوطات، عملات، نقوش وزخائر أخرى، وأدرك لايبنتز صعوبة التعامل مع كل هذه الأشكال من بقايا الماضي، وتمنى أن يتوفر باحثون على إحصاء كل المواد القديمة التي تعين على كتابة التاريخ ودراسة الماضي، وبث لايبنتز طموحاته هذه في خطاب إلى الأب دانيال هيوت Daniel Huet، في أكتوبر 1678م، ومن حسن الحظ أن أماني لايبنتز قد تحققت وقام بالفعل عدد من الباحثين بهذا المسح لكل المواد القديمة المتبقية من العصور الغابرة (Grafton, 1999, p. 242)، ولكن ظلت بعض الأمور في طي الإهمال، ومن بينها المخطوطات، إذ يقول لايبنتز أنه يأسف لعدم وجود تاريخ للمخطوطات، وبعدها بثلاث سنوات نشر مابيو عمله حول علم الدبلوماسية؛ والذي اعتبره الباحثون أول جهد منظم لتقديم معايير الحكم على صحة الوثائق والمخطوطات، ثم في عام 1709م، قام أحد زملاء مابيو، في دير القديس مور، بنشر كتابه العام حول الباليوجرافي اليوناني، والذي يعد بشكل ما تاريخ نقدي للمخطوطات (Grafton, 1999, p. 242).

وفي هذا الإطار برز الاهتمام بدراسة النقوش، ولقد أولى الباحثون في القرن الخامس عشر اهتمامًا بنسخ النقوش الرومانية واللاتينية القديمة، ثم دراستها، وكان التركيز في أول الأمر منصبًا على النقوش الوثنية المسجلة على البوابات وأقواس النصر، ثم تطور الأمر إلى الاهتمام بالنقوش المسيحية في أواخر القرن الخامس عشر (Yasin, 2000, p.41-43)، وارتبط الاهتمام بالنقوش المسيحية بالاكشافات الأثرية آنذاك، وبالرغم من وجود مقابر بعينها كانت معروفة ومقصداً للزوار إلا أنه لم تجر محاولات جادة لدراسة النقوش المسيحية، وشهدت نهايات القرن السابع عشر نهضة في اكتشاف المقابر ودراستها، وهو نفس الوقت الذي شهد نهضة مماثلة في تاريخ الكنيسة، ودراسة النقوش الأثرية بالذات، كانت أحد المحفزات للجماعات الرهبانية البحثية، ودشنت مشروعات عملاقة لدراسة المخطوطات والوثائق، وتحقيق سير القديسين وكتابات الآباء الأوائل، ومن بين هذه الجماعات كانت جماعة الرهبان البندكتيين بدير القديس مور برئاسة جون مابيو؛ حيث شرعوا في تنقيح وتنظيم ونشر سير الرهبان القديسين، وظهر

5- حصل لايبنتز على بكالوريوس الفلسفة عام 1663م، نشر أول بحث (رسالة) له في عام 1667م بعنوان: "طريقة جديدة لتعلم وتعليم فقه القانون". في عام 1672م سافر إلى باريس في مهمة سياسية، واصل خلالها اهتماماته وأعماله البحثية، وأولى اهتمام أكبر بالرياضيات (ص10). تقلب لايبنتز في اهتمامات وحقول معرفية مختلفة، ونال حظوة عند أمراء وحكام كثيرين. إلى أن آل به المطاف إلى الانخراط في حقل التاريخ، حين كلفه الأمير أرنست أوغسطس Ernest Augustus في عام 1679م بكتابة تاريخ أسرة برونوفيتش the House of Brunswick. واستعان لايبنتز في مهمته هذه بكل خبراته ومعارفه، وبدأ في جمع مواد ومصادر تبدو بعيدة عن موضوعه، ولكنه استعان بمصادر في الجيولوجيا، وفقه اللغة المقارن، وفلسفة التاريخ، وسافر عبر مناطق عدة (1687-1689م) يجمع الوثائق والمخطوطات والكتب النادرة من مكتبات وأرشيفات متنوعة. ومن خلال هذه المصادر الثمينة المتنوعة ألف كتابه Codex Juris Gentium Diplomaticus، وهو عبارة عن كنز من الرسائل والبيانات والاتفاقيات والوثائق العامة و عقود الزواج الملكية. ظهر الكتاب في مجلدين، ظهر أولهما عام 1693م، والثاني عام 1700م. قام بتأليف كتاب ثانٍ معتمداً على نفس المصادر. حول لايبنتز وانتاجه، انظر:

Zwei Bandde "Review of, Gottfried Wilhelm Freiherr von Leibnitz- eine Biographie, by G. E. Guharauer. The Ediburgh Review or Critical Journal Vol. LXXXIV. 1846.

for July, 1846.... October 1846. Pp. 1-47

المجلد الأول من هذه السير في عام 1668م (Yasin, 2000, p.44)، وفي نفس الوقت، كان هناك مشروع مماثل بدأته جماعة من الرهبان الجزويت، وهم المعروفون بجماعة البولاندست Bollandistes، والذين أخذوا على عاتقهم جمع سير القديسين الكاثوليك ونشرها في ترتيب زمني خلال السنة وفقاً ليوم عيد القديس، إضافة إلى ذلك، كانت هناك عدة أكاديميات شرعت في مشروعات علمية لدراسة العلوم الطبيعية إلى جانب تاريخ الكنيسة، وضمت بين أعضائها علماء بارزين في الطب والفلسفة والرياضيات والآثار. كانت هذه نقلة مهمة في تاريخ الكنيسة؛ حيث تم دمج تاريخ الكنيسة ضمن منظومة علمية راسخة، مما تطلب تعاطي طرق منهجية جديدة، ومن ثم، بدأ المؤرخون يستخدمون العملات والرنوك والنقوش والآثار في كتابة التاريخ في أواخر القرن السابع عشر.

الوثائق في القلب:

الاهتمام باستخدام الوثائق كمصدر لكتابة التاريخ يعود إلى فترة مبكرة في أوروبا، وتوجد بعض النماذج لتوظيف الوثائق في الكتابة التاريخية منذ القرن التاسع الميلادي؛ نذكر من تلك النماذج المبكرة، مؤلف مجهول كتب تاريخ داجوبرت (ت. 639م) اعتماداً على الوثائق المحفوظة في دير سان دينيه. وفي نفس الوقت تقريباً طلب لويس الأول (ت. 840م) من هيلدوين أن يكتب كتاباً عن القديس دينيه، اعتمد فيه على الكتب اليونانية واللاتينية، وكذلك اعتمد على وثائق الكنيسة بباريس، وهناك نماذج أخرى كثيرة لكتاب وظفوا الوثائق في كتاباتهم، وبخاصة تاريخ الكنيسة وسير القديسين (Giry, 1892, p. 228). لكن هؤلاء المؤرخين الذين استخدموا الوثائق كمصادر معاونة، لم يقوموا بأي نوع من النقد عليها، مع استثناءات قليلة، لكن البعض أخذ يولي نقد الوثائق بعض الاهتمام، في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي، يناقش Bernard Gui برنارد غوي الدومينيكاني الوثائق التي يمكن أن تكمل أو تصحح المصادر الروائية، فعلى سبيل المثال، يتساءل حول صحة تاريخ إحدى وثائق أسقف ليموج، والتي يذكر فيها تاريخ نقل رفاة القديس أوغسطين، ويعدد جيري أمثلة كثيرة منذ القرن الرابع عشر (Giry, 1892, p. 228). وهذه الأمثلة كافية للدلالة على توافر خبراء في المحاكم والمؤسسات الرسمية عالمين بقواعد كتابة العقود والوثائق، وعلى خبرة كافية بتمييز الصحيح من المزيف منها، تناوب على حراسة كنوز الوثائق الملكية أجيال متعاقبة، تشكلت لديهم خبرات بالوثائق، وتجاوزوا أغراض حفظ هذه الوثائق من أجل الحفاظ على الحقوق الملكية، إلى النظر إليها باعتبارها مصادر تاريخية أيضاً، نذكر منهم، جيرارد Gérard de Montaigu دي مونتيجو، الذي تولى منصب أمين الأرشيف في عهد الملك شارلز الخامس (1520-1558م)، حيث دون ملاحظات بخط يده تدل على أنه لاحظ ما تفيد هذه الوثائق في أمور أخرى تتعلق بالتاريخ والأعراف، أو ما نسميه بالنقد الدبلوماسي بمصطلح اليوم، وهكذا خلفاؤه في هذا المنصب فطنوا إلى فائدة هذه الوثائق في التاريخ والسياسة (Giry, 1892, p. 229)، ومنذ بدايات القرن السابع عشر بدأ نشر هذه الوثائق بكثافة، بعد أن تبين للجميع أهميتها في مجالات قانونية وتاريخية وسياسية شتى، تداعيات القرن السابع عشر الكثيرة كانت هي الدوافع للتركيز على الوثائق، ووضع قواعد أكثر دقة لتقييم ودراسة الوثائق، بدأت هذه المرحلة مع حرب الثلاثين عاماً في ألمانيا، والتي أدت إلى صراعات قانونية مريرة، كذلك انخرط النبلاء في فرنسا في عمل مشترك اشتهر باسم حروب الدبلوماسيات، للتأكيد على امتيازاتهم في مواجهة الحكم الملكي المطلق (سلوى، ص 21)، ويقول لايبنتز: "لقد تعلمت أننا نعتمد على المنطق في الرياضيات، وعلى التجارب في العلوم الطبيعية، وعلى السلطة في القانون، وعلى الشهادات في التاريخ" (Spitz, p. 343)، يأتي كونرينج في مقدمة الذين استخدموا الوثائق ونشروها بكثافة، والذي ألف مجلداً ضخماً عن مدينة

Lindau لينداو، تتضح فيه الروح النقدية والأسلوب القوي، ويعتبر رائدًا في هذا المجال، وفي فرنسا يأتي في المقدمة du Cang دو كانج (1610-1688م)، حيث يسرد العناصر الأكثر أهمية في الوثائق، ويقارن عدد ضخم من وثائق العصور الوسطى لاستخلاص خصائصها وعناصرها الرئيسية (Giry, 1892, p. 235, 236)، كان دو كانج واحدًا من أقرب أصدقاء مابيو، وقام بتأليف أفضل قاموس لاتيني في العصور الوسطى، وكان هذا القاموس من أهم الأعمال التي اعتمد عليها مابيو في كتابه، وكان أيضًا من الطبيعي أن يعتمد مابيو على كتابات أعمال زملائه الرهبان المورين الآخرين (Zouhar, 2010, p. 370)، وواقع الأمر أنكل من كورنينج ودو كانج قد ساهما بشكل مباشر في كتاب مابيو.

إسهامات كورنينج (القوالب القانونية):

يعد هيرمان كورنينج (1606-1681م) Herman Conring أحد المساهمين الكبار في علم الدبلوماسية، كان متعدد المعارف والمواهب ودرس الطب والسياسة والقانون، قام كورنينج بتحليل وثيقة يدعى بأنها تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع الميلادي، وعن طريق مقارنتها بوثائق أخرى مقطوع بصحتها، تمكن من اكتشاف زيف هذه الوثيقة، وركز في تحليله لهذه الوثيقة على الخط، والصياغة، وشكل الوثيقة (قالها)، كما قام بدراسة تقاليد الديوان الملكي، وانتهى كورنينج بأن الأخطاء الإملائية والنحوية لا تقوم دليلًا على زيف وتزوير الوثيقة، ولكن إن اختلفت تعبيرات الوثيقة وطريقة الكتابة عن الوثائق الصادرة عن ديوان بعينه، ولا تتفق مع عصرها، يكون ذلك دليلًا على زيفها واختلافها (Zouhar, 2010, p. 367, 368)، يظهر في عمل كورنينج نقد الوثائق التاريخية بوضوح، حيث أخذ كورنينج على عاتقه تأسيس نقد للتاريخ، وإعادة قراءة الوثائق الأولى التاريخية، بغرض تصحيح صور نمطية مألوفة عن الماضي، وتقديم قراءة أخرى تؤسس لواقع جديد، كان الهدف منه إضفاء الشرعية على الدولة الألمانية الفتية، وأنها لم تقم على أنقاض الإمبراطورية الرومانية، وأن حقوق الإمبراطورية الرومانية المزعومة قد سقطت بسقوطها، أي: إن كورنينج نظر إلى الوثائق بعين الخبير القانوني الذي يتلمس الأسس القانونية للنصوص، وكيفية تتبع قوالبها وطرق تسربها إلى منظومات أوروبية أخرى، ونشر كورنينج في عام 1642م، كتابًا قصيرًا تحت عنوان: رؤية جديدة حول الإمبراطور الروماني-الألماني (Fasolt, 1997, p. 739)، وبعد عامين، نشر عملاً أكبر وأكثر شهرة حول نفس الموضوع (القانون الروماني)، والذي نال بسببه شهرة كبيرة؛ حيث حلل من خلاله القنوات والطرق التي تسرب من خلالها القانون الروماني، وصار ممارسًا في ألمانيا في العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث، وفي 1662م، كتب كورنينج عمله العمدة De civili prudentia السياسة المدنية، يتناول فيه العلاقات القانونية والدستورية بين مملكة ألمانيا آنذاك والإمبراطورية الرومانية القديمة، ويوجه كورنينج نقداً لادعاً للقانون الروماني (Fasolt, p. 741-41)، ويبين هذا العمل كيف حول كورنينج أسئلة حول القانون الدستوري إلى أسئلة حول التاريخ، وعمل كورنينج يبين كيف أن التاريخ صارت له أهمية في أوائل العصر الحديث، وكيفية تجذر أصوله في دراسة القانون (Fasolt, 1997, p. 744).

أعاد كورنينج مناقشة القضايا التاريخية وربطها بالحقوق القانونية، وكان سلاحه في ذلك قراءة نقدية لوثائق تاريخية أولية بغرض تحويل إبيانات راسخة حول الماضي إلى أساطير لا تُصدق، وأعمال كورنينج تسير في اتجاه جديد لنقد الوثائق، وتضيف بعدًا جديدًا في دراستها، ليست اللغة، أو طرق انتقال النصوص، بل القوالب القانونية، وطرق انتقالها عبر النصوص، سيستخدم مابيو -

فيما بعد- أدوات وأفكار كورنينج ويشيد بها في عمله ويقول عنها: إنها كانت ملهمة له (انظر القسم الأخير من هذه المقالة حول كتاب مابيو ومضمونه).

الإصلاح الكاثوليكي وتنقيح التراث:

شكل انشقاق مارتن لوثر عن الكنيسة الكاثوليكية في عام 1517م، ارتباكًا شديدًا لكنيسة روما، حيث أخذ على عاتقه توجيه انتقادات لاذعة للكنيسة الكاثوليكية، وأشار بأن كل تاريخها مزيف ومضلل. كان هذا الأمر دافعًا للمصلحين الكاثوليك إلى النظر بجديّة لتراثهم المكتوب، ومحاولة تنقيحه وتنقيته من الانتحال والأساطير الشعبية، والرد على البروتستانت 6، ووجهت الكنيسة الكاثوليكية اهتمامًا كبيرًا لدراسة وتحقيق ونشر سير القديسين، وبدأ البحث عن المخطوطات، وتجميعها وتبويبها، واصطناع أدوات لنقدها، وهو المجال الذي تدرب فيه الرهبان الكاثوليك، ومن بينهم الرواد الأوائل لعلم الوثائق.

نقد المصدر: من المخطوطات إلى الوثائق:

بالرغم من أن مشروع سير القديسين نشأ بالأساس كطريقة للرد على مزاعم البروتستانت حول الكنيسة الكاثوليكية، إلا أنه تسبب في نزاعات وانشقاقات داخل الكنيسة الكاثوليكية نفسها، حيث إن تنقيح التراث سينال بالتأكيد من حقوق وإدعاءات تاريخية لبعض الهيئات والمؤسسات الكنسية، وهذا النزاع، الذي نشب على أرضية علمية مختلفة، كانت نتائجه حاسمة على علم الوثائق، بل وكان من أهم دوافع تأسيس علم الدبلوماسية.

كان الراهب الجزويتي الهولندي هربرت روسفايد Heribert Rosweyde (1569-1629م) هو أول من شرع في تجميع معلومات عن سير القديسين، ونشر كتابه الأول *Vitae Patrum* عام 1615 ليصير هو اللبنة الأولى للسيرة المقدسة *Acta Sanctorum* (Gwynn, 1946, p. 55)، وكان روسفايد يدرك منذ البداية مصاعب هذه المهمة، وصرح بوضوح بأن سير القديسين تعج بعدد كبير من النصوص المنحولة والخرافات، كانت مهمة هؤلاء الباحثين المصلحين أن يدرسوا بعناية المخطوطات الكنسية لنقية السير مما أقحم عليها من أساطير، وكشف التزوير الذي طالها بحسن نية أو سوء نية، ومن ثم تبني هؤلاء الباحثون دراسة نقدية لمصادر هذه السير (Palmieri, 1923, p. 341, 342)، من البداية كانت المهمة هي تمييز الصحيح من المزيف في هذه النصوص، وقد وقف البعض معترضًا على خطة روسفايد لأنها ستقدم لخصومهم البروتستانت الفرصة للسخرية من تاريخ الكنيسة الكاثوليكية، حيث يعتبر البروتستانت أن هذه السير هي حججهم القوية لدعاباتهم ضد الكنيسة الكاثوليكية (Palmieri, 1923, p. 343). بعد وفاة روسفايد تولى المهمة من بعده بولاند (Jean Bolland (Bollandous)، والذي قام بمراجعة أوراق روسفايد، ومن ثم استمر بولاند في عمله في هذا المشروع، صار اسم هذا الفريق "جماعة البولانديست" Bollandists نسبة إلى جان بولاند مؤسس

6- البروتستانتية حركة بدأت في شمال أوروبا في بدايات القرن السادس عشر الميلادي كرد فعل لتعاليم وممارسات الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وما لبثت أن صارت إحدى القوى الرئيسية في العالم المسيحي، وبعد سلسلة من الحروب الدينية في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبصفة خاصة في القرن التاسع عشر، انتشرت البروتستانتية في شتى أنحاء العالم وأثرت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في أوروبا ومناطق مختلفة من العالم. حول مزيد من التفاصيل، انظر: الموسوعة البريطانية، تحت مادة Protestantism، أو النسخة الإلكترونية لهذه الموسوعة على الرابط

التالي: <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/479892/Protestantism>

هذه الجماعة الرهبانية البحثية، وكانت مهمتهم هي البحث عن المواد المتعلقة بسير القديسين وتصنيفها، ونشر المواد والمصادر الموثوق منها حول القديسين الذين اعترفت بهم الكنيسة الكاثوليكية (سلوى، ص 21)، وتحديد المصاعب التي تواجهه في هذا البحث، نظرًا لضخامة العمل، قام بولاند في عام 1635م بتعيين مساعد له يُسمى جودفري هينشن Godfrey Henschen (1601-1681م)، تفرغ هينشن بالكامل لهذا المشروع، وتمكن من حل مشاكل كثيرة في هذه النصوص مثل: التحقيب الزمني والجغرافيا، والتفسيرات الفيلولوجية، في 1660م انضم لهذا الفريق راهب آخر يُدعى دانيال فان بابنبروك Daniel van Papenbroeck (1628-1714م)، سافر بابن بروك وهنشن عبر أرجاء إيطاليا وفرنسا وألمانيا لتجميع نسخ من مخطوطات سير القديسين، وانضم لهم جزويتي بولاندستي آخر يُدعى جان جامنس Jean Gamans (Gwynn, 1946, p 56).

سأتوقف في السطور التالية أمام نموذج لتقليد حول من تسبب كشف زيفه في ثورة بين نظامين من الرهبان الكاثوليك، أدى بنهاية المطاف إلى الطعن في كل الوثائق، وهذا النموذج يكشف كيفية انتقال أدوات نقد المصادر من المخطوطات إلى الوثائق، والذي شكل الدافع المباشر لمبايولكي يضع قواعد تمييز الوثائق الصحيحة من المزيفة.

نموذج لاختراع التقاليد: الرهبنة الكرملية:

بدأت هذه الرهبنة في جبل الكرمل بفلسطين على شكل جماعة متوحدين من الذين صحبوا الحروب الصليبية واستقروا في ممالكها بالشرق، حيث نظم بيرتولد Berthold، الذي كان شقيق عموري بطريك أنطاكية، جماعة صغيرة بجبل الكرمل عام 1185م، ثم وضع نظام هذه الرهبنة ألبرت بطريك القدس في عام 1211م، ثم أقر البابا أونوريوس Honorius هذا النظام بعد ذلك في عام 1226م، ويصف الرحالة جاك دي فتراي Jacques de Vitry في 1227م، أن الرهبان هناك يتمثلون بالنبي إيليا (إلياس) في حياتهم بجبل الكرمل (Boase, 1940, p. 107)، هذه هي الحقائق المؤكدة حول تاريخ هذا النظام الرهباني، بعد حين، عاد معظم هؤلاء الرهبان إلى ديارهم، باستثناء قلة أقاموا في المكان الأصلي للنظام بجبل الكرمل.

لكن تاريخ هذه النظام اتسع وشمل تقاليد أخرى نسبت تأسيس هذا النظام إلى النبي إيليا نفسه (أي: قبل ظهور المسيحية بقرون طويلة)، ويقول التقليد بأن النبي إيليا قد أقام بجبل الكرمل كأول عابد متوحد، مقدمًا نموذج حياة النسك والزهد، وانتقل هذا التقليد إلى إيشع النبي، ثم إلى الركايبين، ثم الأسينيون، ثم يوحنا المعمدان، وأقرت السيدة العذراء نفسها هذا النظام وقامت بزيارة الأخوة بجبل الكرمل، وعلى جبل الكرمل تأسست أول كنيسة باسم السيدة العذراء، هذه الأسطورة قد أقيمت في "كتاب الرهبان الأوائل" Liber de Institutione Primorum، وتُنسب إلى يوحنا الأورشليمي في عام 412م Monachorum، وأدلة كثيرة من داخل النص تشير إلى هذه الرواية قد صيغت بعد أن تبلور النظام في الشرق وظهر في أوروبا، وقام أحد الرهبان الكرمل بنشر هذا التقليد وشرحه في عام 1370م، وهي الفترة التي بدأ هذا النظام يتلقى الشكوك، ولكن درءً لهذه الشبهات أمعن نظام الرهبنة الكرملية في تعضيد تقاليد، وزادت الكتابات حوله، وأضيفت أدلة وشواهد جديدة مزعومة، حتى حاز النظام قبولاً واسعاً، وانتشرت الكتابات حوله (Boase, 1940, p. 108)، في عام 1668م، بدأ البولاندست في دراسة السير الخاصة بشهر مارس، وكان من بينها سيرة Berthold بيرتولد، المؤسس الحقيقي لنظام الرهبنة الكرملية، وتولى دراسة هذه السيرة بابن بروك، ثم جاءت سيرة ألبرت بطريك بيت المقدس (ت. 1214م)، وكرر بابن بروك اتهاماته لنظام الرهبنة الكرملية وأثبت عدم صحة هذه التقاليد، وصارت ضجة كبرى حول هذه الاتهامات، لم تتوقف إلا بتدخل بابا روما بنفسه عام 1698م (Boase, 1940, p. 109)، أراد بابن

بروك أن يضع قواعد للبحث في أعمال القديسين، وكذلك وضع قواعد للتمييز بين الوثائق الأصلية والوثائق المزورة، وتحت تأثير الفلسفة الفرنسية في القرن السابع عشر، قال بابن بروك بأنه لا توجد وثيقة صحيحة في الإمبراطورية الفرانكونية قبل Dagobert I داجوبرت الأول⁷، وسع بابن بروك من شكوكه لتشمل كل محفوظات أديرة البندكتين، وكأنه يكرر شكوك مارتن لوثر، عندما أسس رفضه للكاثوليكية على ما توصل إليه لورنزو فالالا من كشفه لزييف وثيقة هبة قسطنطين (26, p. 2008, Whitford)، ووضع بابن بروك القاعدة العامة التي تقول: "كلما كانت الوثيقة أقدم كلما زاد احتمال عدم صحتها"، ثم صرح أخيراً بأن الرهبان هم في الغالب الأعم مزورين للوثائق حتى يجمعوا وضعهم المأزوم، ولكنه بالغ في تقدير الموقف لأنه اشتغل فقط على عدد قليل من المصادر المكتوبة، كما كانت متاحة في شكل نسخ فقط (389, p. 2010, Zouhar)، وأصدر حكماً بعدم صحة العديد من الوثائق القديمة التي بحوزة البندكتين والتي يُدعى بأنها تعود إلى القرن السادس الميلادي، وبخاصة وثائق الامتيازات. وكان دير سان دينيه الملكي بالقرب من باريس يقتني العديد من الوثائق التاريخية من هذا النوع، وهذا الدير كان من أشهر أديرة فرنسا وبه مدفن خاص للملك فرنسا، ومن ثم كانت سمعة هذا الدير، وكذلك سمعة فرنسا على المحك بسبب اتهامات بابن بروك (Zouhar, 2010, p. 370)، ومن ثم كان على الرهبان البندكتيين أن يدافعوا عن سمعتهم وسمعة فرنسا، فانبرى هؤلاء الرهبان للدفاع ودحض هذا الاتهام، وأخذ مابيو، وهو من الرهبان البندكتيين، على عاتقه هذه المهمة.

حول نشأة مابيو وتأهيله:

ولد مابيو عام 1632 في مدينة Reims رايمس بفرنسا، ثم تلقى الدراسات اللازمة لرتبة القسيسية، ونال هذه الدرجة في عام 1660م، وبعدها بأربع سنوات صار مساعداً لأمين مكتبة دير القديس جرمان بباريس Saint-Germain des Pres، وهذه الوظيفة أتاحت له الفرصة لتطوير مهاراته وتطبيقاته البحثية. قام أولاً بنشر بعض الأعمال مع رئيسه في العمل، وظهرت أول أعماله منفرداً عام 1667م عندما نشر كتابه عن القديس برنارد Bernard عام 1667م، وحاز شهرة في روما بسبب هذا الكتاب، وقدراته وإمكانياته البحثية تجلت في كتاباته عن القديسين من الرهبان البندكتيين (الذين ينتمي إليهم)، ولكن وجهت إليه انتقادات عنيفة بسبب عدم تحريه الدقة التاريخية، مما جعله يستبعد بعض القديسين الذين نسبوا بالخطأ إلى هذه السلسلة من القديسين، توفرت لمابيو فرصا هائلة للتجوال عبر مكتبات أوروبا، وصاحبه في الكثير منها صديقه وزميله الأب جرمان، وخلال رحلاته تحصل على العديد من الوثائق والكتب ذات القيمة التاريخية، ثم جاء بعد ذلك عمله الأشهر في النقد التاريخي عام 1681م وهو كتاب الدبلوماسية (Sellin, 1927, pp.581-583).

لم يكن مابيو هو المؤلف الوحيد لهذا العمل، وقد أشار مابيو إلى زميله في العمل، ميشيل جيرمان Dom Michel Germain (1645-1694م)، وهو الذي قام بكتابة معظم الكتاب الرابع، وهو الذي زامله في رحلته العلمية الطويلة إلى إيطاليا (أبريل

7- هو أحد ملوك الميروفينجيين Merovingians توفي في عام 639م.

1685-يوليو 1686م)، ونشر الكاتبان ملخصات أبحاثهما في كتاب (Zouhar, 2010, p. 360)، وهناك زملاء آخرين لمايبو ساهموا بدرجات متفاوتة في هذا العمل⁸.

الموضوع والمنهج وسياق العصر:

كان الهدف من كتابة مايبو لهذا العمل هو الدفاع عن سمعة فرنسا وعن الرهينة البندكتية وبخاصة دير سان دينيه، وكانت القضية العملية هي إقامة الدليل على صحة وثائق امتيازات العصور الوسطى، ومن ثم اختص مايبو بالدراسة فقط للوثائق الخاصة بأوائل العصور الوسطى، وبشكل خاص وثائق مملكة الفرنج التي حكمتها أسرة الميروفينجيين (450-751م)، ثم الأسرة الكارولنجية، واستخدم مايبو وثائق سليمة ومؤرخة، وقام بإحصاء ووصف كل جوانب وثائق العصور الوسطى، علاوة على ذلك، قام بتحليل تطور الكتابة اللاتينية، وأسس بذلك أحد الأدوات الرئيسية لدراسات العصور الوسطى وهو حقل الباليوجرافي، والواقع إن كتاب مايبو قد أسس لعدد من العلوم المساعدة للتاريخ: الدبوماتيك، والباليوجرافي، والأختام، وتاريخ النصوص (Zouhar, 2010, p. 371, 371).

كان مايبو، شأنه شأن الباحثين الكنسيين آنذاك، يقومون بعمليات النقد التاريخي والفيلولوجي الذي مارسه بعض الباحثين الكنسيين تحت تأثير بالفلسفة الديكارتية (نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي Rene Descartes ديكارت (1596-1650م) (دينا محمود، ص 44)، وهدفوا إلى تنقية الكاثوليكية مما اعتبروه أساطير وخرافات (Quantin, 2011, p. 401)، كانت السمة الغالبة بين الباحثين في القرن السابع عشر هي النقد اللاذع، ليس فقط دانيال بابن بروك، المحرك الأول لمايبو لكي يؤلف كتابه، بل كثيرون آخر، نذكر منهم جان هاردوين اليسوعي (1646-1729م) Jean Hardouin، والذي شكك في معظم الأدب اللاتيني في الإمبراطورية الرومانية، باستثناء بعض أعمال سيشرن وفرجيل وبليني وآخرين (Zouhar, 2010, p. 368)، الجدير بالذكر إن كتاب الدبوماتيك لم يكن هو العمل الوحيد لمايبو، إذ هناك أعمال أخرى كتبها، ومن بينها عمل شهير لمايبو، اعتبره بعض النقاد أهم من كتابه عن الدبوماتيك، وهو المعروف بعنوان: "رسالة حول الدراسات الرهبانية 1691م"، ويظهر هذا العمل بعضاً من سمات فكر مايبو؛ حيث يفضل مايبو بشكل واضح اللاهوت الذي يعتمد فقط على الكتاب المقدس وتقاليد المجامع المقدسة عن اللاهوت المدرسي الذي يعتمد على المنطق الإنساني والفلسفة وعلوم أخرى، لكنه يصير على إن ذلك لا يعني شجب استخدام المنطق؛ بل شجب سوء استخدام المنطق في دراسة اللاهوت (Quantin, 2011, p. 405). وكأنه يسير عكس اتجاه بيكوك (انظر منهج بيكوك السابق ذكره أعلاه). يتضح تأثر مايبو بكل من بيكوك ولورنزو فاللا، في استخدامه لمفهوم الحججة السلبية (المسكوت عنها). وقال مايبو في دراسته حول سير القديسين بأن فقرة بعينها مكتوبة باللاتينية وردت في سيرة القديس موريس التي كتبها برودينتوس المتوفي عام 861م، تبدو مدسوسة، حيث إنها لم ترد عند أي كاتب قبل نهاية القرن الثاني عشر الميلادي، وأضاف قائلاً: "ينبغي أن نميز بين الحججة السلبية تماماً، والحججة السلبية المخلوطة بواحدة أخرى إيجابية، من السهل أن نعتقد بزيف الأولى، أكثر من الثانية (Quantin, 2011, p. 412, 413).

8- منهم: Claude Estienne de la Serre (1639-1699), Antoine de Vion de Gaillon, Seigneur d'Hérouval (c.

1603-1689), Étienne Baluze (1630-1718), and Antonio Magliabechi (1633-1714

كان مابيو يصر على وصف كتابه حول الدبلوماسية بأنه "تاريخ" وأنه تاريخ اعتمد على مصادر أصلية، ولذلك كان عليه أن يمارس النقد لهذه المصادر، قال بأن الدور الرئيسي للمؤرخ هو: "الصفة الأولى للمؤرخ هي أن يجب الحقيقة ويبحث عنها، ولا خيار له في ذلك، وأن يجعل مهنتها مهنة عامة، والآن يجب على من يبحث عن الحقيقة أن يناقشها، إنها مخفية ومغلقة بالأكاذيب والأخطاء، وبخاصة ما يتعلق بحقائق التاريخ والتاريخ القديم، وفي دراسة الحقائق، ينبغي أن نميز بين ما هو حقيقي وما هو زائف، ما هو مؤكد وما هو مشكوك فيه" (Quantin, 2011, p. 417).

مضمون وفصول كتاب مابيو:⁹

لكتاب مابيو ثلاث طبعات (إصدارات): الإصدار الأول كان عام 1681م تحت عنوان *De re diplomatica libri VI*¹⁰، ثم نشر مابيو ملحقاً جديداً له تحت عنوان: *Librorum de re diplomatica supplementum*.¹¹ الطبعة الثانية صدرت عام 1709م وقام بطباعتها تيري روينار Dom Thierry Ruinart بتوجيه من مابيو نفسه، وهي أكثر الطبعات المعتمدة¹²،

9- اعتمد في هذا الملحق بشكل رئيسي على مقالة Zouhar، وهو الوحيد الذي قدم مضمون وملخص كتاب مابيو بلغة أخرى غير اللاتينية:

Zouhar, Jakub, "De Re Diplomatica libri sex by Jean Mabillon in outline", *Listy filologické/ Folia philologica*, vol. 132, No. 3 / 4 (2010). Pp. 357-388

10- العنوان الكامل باللغة اللاتينية:

De re diplomatica libri VI. In quibus quidquid ad veterum instrumentorum antiquitatem, materiam, scripturam, et stilum; quidquid ad sigilla, monogrammata, subscriptiones, ac notas chronologicas; quidquid inde ad antiquariam, historicam, forensemque disciplinam pertinet, explicatur et illustratur, [Jean Mabillon]. Accedunt Commentarius de antiquis Regum Francorum palatiis. Veterum scripturarum varia specimina, tabulis LX comprehensa. Nova ducentorum, et amplius, monumentorum collectio. Opera et studio Domni Johannis Mabillon, presbyteri ac monachi Ordinis S. Benedicti e Congregatione S. Mauri, Luteciae-Parisiorum, sumtibus viduae Lud. Billaine, in palatio Regio MDCLXXXI. Cum privilegio Regis et superiorum permissu

11- العنوان كامل باللاتينية:

Librorum de re diplomatica supplementum, quo archetypa in his libris pro regulis proposita, ipsaeque regulae denuo confirmantur, novisque speciminibus et argumentis asseruntur et illustrantur. Opera et studio Domni Johannis Mabillon, presbyteri ac monachi Ordinis S. Benedicti e Congregatione S. Mauri, Luteciae-Parisiorum, sumtibus Caroli Robustel, via Jacobea, insigne arboris Palmae, MDCCIV. Cum privilegio regis et superiorum facultate.

12- العنوان كامل باللاتينية:

De re diplomatica libri Editio secunda ab ipso auctore recognita, emendata et aucta, Luteciae-Parisiorum, sumtibus Caroli Robustel, via Jacobea, adinsigne arboris Palmae, MDCCIX. privilegio regis et superiorum facultate.

وتضمنت تمهيدا للمؤلف وكذلك تمهيدا لروينار، ورسوما توضيحية كثيرة، وظهرت الطبعة الثالثة لهذا العمل في نابولي عام 1789م، وهي أقل الطباعات جودة، كذلك أثقلت بالتعليقات الكثيرة لاثنين من اللغويين¹³.

قسم مابيو كتابه إلى ستة كتب (أقسام)::

الكتاب الأول:

حاول مابيو في هذا الجزء أن يضع القواعد التي ربما تساعد على تحديد الوثائق المزيفة وتمييزها عن الصحيحة، واتخذ موقفاً مناوئاً لهؤلاء المنتقدين المبالغين الذين طعنوا في الوثائق القديمة عامة، وقال مابيو بأن حكمهم كان غير صائب لأنه من غير المعقول ألا ترى الوثائق الصحيحة بسبب وجود أخرى مزيفة، وكان عليه أن يصنف أنواع وثائق الامتيازات: امتيازات كنسية (صدرت بواسطة الرؤساء الدينيين، والبابوات، والأساقفة، أو مؤسسات كنسية أخرى)؛ والامتيازات الملكية، والوثائق الخاصة، كما واجه صعوبة في تحديد بعض هذه الوثائق، فاضطر لوضع مسميات (عناوين) لها، وبذل في ذلك مجهوداً كبيراً، ولم يكتفِ مابيو بهذه الوثائق المحفوظة في الأرشيفات منذ العصور الوسطى، بل تقصى أيضاً نسخ الوثائق المحفوظة في كتب مخطوطة، وقال بأن نقد النسخ أيضاً عمل مهم وشرعي إذا اكتشف الباحث أخطاء تاريخية، وتعبيرات لاتناسب عصرها، أو ألقاب أو كلمات. واستعرض مابيو أيضاً الأصول القديمة جداً للوثائق الملكية التي كانت مستخدمة في شبه جزيرة أيريا جنوب غرب أوروبا، وفي الفصل الخامس هناك فقرة حول الوثائق الخاصة، ووسع مابيو من دائرة النقد والتحليل ووضع في اعتباره الكم الكبير من الوثائق الرسمية التي فقدت عبر التاريخ، وقام بتحليل بعض الحالات والظروف التي تسببت في فقدان الكثير من الوثائق، ودرس أيضاً الطرق التي كانت تُجدد بها الوثائق، واستطاع تحديد الطريقة الرئيسية لتجديد الوثائق بأن يُطلب من حاكم، أو مجلس مدينة، أو بابا، أو أي مسئول كنسي أن يجدد الوثيقة أو ينشئ وثيقة نسخة جديدة من وثيقة تحمل علامات الصحة، ووصف وظائف هذه النسخ التي كانت تصدر مع الأصول.

ثم شرع مابيو في وصف الخصائص الخارجية للوثائق، فبدأ بوصف المواد المكتوب عليها (الرق، ولحاء الشجر، والبردي)، وقال بأن البردي استخدم في فترة متأخرة عن تلك التي حددها بابن بروك، وأولى مابيو اهتماماً أكبر بالورق المصنوع من القماش أو القطن، وتطرق أيضاً إلى فحص أنواع الأحبار المستخدمة في الكتابة: (أسود، وأحمر، وذهبي، وفضي)، وكان مهتماً جداً باستخدام الحبر الأحمر في توقيعات الأباطرة الرومانيين والبيزنطيين، والحكام الكارولنجيين، ثم أخذ يسجل بدقة خصائص الكتابة وطريقتها، وفي الفصل الحادي عشر بنى مابيو على خبرات سابقه وبخاصة بيير هامون Pierre Hamon، السكرتير الخاص والكاتب الملكي لتشارلز التاسع ملك فرنسا، ومؤلف كتاب Alphabet de l' invention des lettres en diverses escritures عام

13 - العنوان كامل باللاتينية:

De re diplomatica libri VI... Tertia atque nova editio dissertationibus variorum locupleta notisque nunc primū inlustrata a marchione Bumbae Johanne Adimari, Neapoli, ex typ. Vincentii Ursini, MDCCLXXXIX.

1561م (الأبجديات واختراع الحروف في مختلف النصوص المقدسة)، ثم وصف ماييو أربعة أنواع من الكتابة في فرنسا، وأضاف أنواعاً أخرى من نظم الكتابة.

الكتاب الثاني:

يتعامل ماييو في الكتاب الثاني بالتفصيل مع الخصائص الخارجية للوثيقة، ووصف البنية الدبلوماسية للوثائق، والأسلوب، والتوقيعات (سواء توقيعات بخط اليد أو فورمات جاهزة) والأختام، وكتابة التاريخ.

ربما وجد بعض الناس في القرن السابع عشر يعترضون على الأسلوب المهمجي غير المنمق للوثائق القديمة، حيث يرد ماييو على مثل هذه الإدعاءات بعد أن فحص بدقة وثائق قديمة وأعلن أنها لا تتميز بعدم الانتظام، وأن ذلك ليس مدعاة للتشكك من تأريخها أو نسبتها للعصر الذي أنتجت فيه، ويقول بأن الأخطاء الإملائية ربما تعود إلى عدم جودة المواد التي كتبت عليها، أو بسبب الموثقين، وكذلك أيضاً المزورين، ومن الخطأ أن نفهم هذه الأمور ونردها إلى المزورين وأنهم قد دسوا وثائق بشكل متعمد.

بعد أن قام ماييو بمقارنات عدة، اعتقد بضرورة فحص خمسة أمور عامة، وهي: الدعاء الافتتاحي، والنص، والمصطلحات الدقيقة (استخدام صيغة الجمع بدلاً من المفرد، الألقاب التشريفية)، وقوائم الممتلكات، والأنواع المختلفة من العقوبات والحرومات، واستخدم ماييو هذه الطريقة في دراسة وتحليل الوثائق الكنسية والملكية والخاصة، لأنه اعتقد بإمكانية التمييز بين الوثائق الأصلية وتلك المزيفة بناء على تحليل هذه الجوانب، وحدد ماييو استنتاجات بابن بروك وأخذ في ضحضها؛ على سبيل المثال: اعتقد بابن بروك بأن وثائق الملوك الكارولنجية كانت توقع بصيغة ضمير المتكلم لفترة طويلة؛ في حين أعلن ماييو بأن هذا دليل على عدم صحة الوثيقة، ولكن ماييو اعترف في نفس الوقت بوجود عدد قليل من الوثائق تم توقيعها بصيغة ضمير المتكلم، ويبدو أن هذا حدث على سبيل المصادفة وليس العادة، واستنتج ماييو هذه النتيجة من خلال أمثلة من الوثائق الخاصة.

وضع ماييو قائمة تفصيلية ودقيقة بالألقاب المخصصة لكل فئة، الملوك وأبناؤهم وبناتهم وزوجاتهم، والرتب الكنسية، وأخذ يشرح ويحلل كل لقب ومدلوله وتاريخه، بالإضافة إلى ذلك أخذ ماييو في التوقف عند تعبيرات وصياغات بعينها في اللغة اللاتينية، وبذلك ساهم ماييو في مناقشات أكثر حول اللغة اللاتينية في العصور الوسطى وساعد عمله في إنتاج قواميس للغة اللاتينية في العصور الوسطى أعدها باحثون آخرون في أوروبا، وضع ماييو قائمة بالكني والعائلات والأماكن التي كانت لها قيمة كبيرة. وهنا دحض ماييو حجج بابن بروك؛ حيث بين للقراء أن قائمة تفصيلية بممتلكات من عصر داجوبرت الأول (603-639م) يمكن الاعتماد من موثوقيتها بالرغم من تفاصيلها الكثيرة جداً، حيث وجد ماييو نماذج قليلة في وثائق وقوالب أخرى.

عدد ماييو، في نهاية الفصل الثامن الأنواع المختلفة من العقوبات المستخدمة في الوثائق، ودون ملاحظات حول ورود عبارات التحريم في الوثائق والمراسيم الكنسية، وقسم العقوبات إلى أربعة أنواع: العقوبة، والحرمان، وعقاب يوم الدينونة، وعقوبة الموت، كل هذه العقوبات كانت مستخدمة في فرنسا قبل عصر الأسرة الكارولنجية، ثم استمر ماييو في وصف الأنواع المختلفة للتوقيعات (العلامات) وطرق وأماكن وضعها على الوثائق، وأخذ يحصي ويحلل أنواع العلامات وطرق وضعها في كل فترة، وبحث ماييو أيضاً عن أعمال الموثقين، ووضع قائمة، قدر إمكانه، بالموثقين الفرنسيين في عصر القديس لويس، وأضاف للقائمة الموثقين العموم، والموثقين الكنسيين، وموثقي الكرسي البابوي، وقال ماييو بعدم وجود موثقين في إنجلترا في أوائل العصور الوسطى، وثبت صحة مقولته.

قدم ماييو وصفا تفصيليًا لكل أشكال الأختام المستخدمة من العصور القديمة وحتى أوائل العصور الوسطى، تلك التي كانت تعلق في الوثائق أو تطبع عليها، ووصف نصوص الأختام والصور التي تظهر عليها، وبخاصة صور الحكام وشعاراتهم، وألوان الأختام، وتفاصيل أخرى صارت تمثل توجهها دراسيا معروفا في وقتنا الحالي.

في الفصل التاسع، يترك ماييو الفرصة لكورنينج ليتحدث عن نفسه، ويستعير ماييو أفكاره ويقول عنها إنها ملهمة، تطرق ماييو أيضًا إلى الشهود وأهمية ذلك لصحة الوثيقة، ولكن كانت قوائم الشهود نادرة، وتظهر فقط في الرسائل الصادرة عن مجالس الأسقفيات، والتي يظهر فيها أسماء العديد من الأشخاص بعد اسم الأسقف، تحدث ماييو أيضًا عن كيفية ترتيب أسماء الأساقفة، وهل تتوافق مع ترتيب وضع أختامهم، ويقول ماييو باستحالة التدليل على إن الترتيبين متوافقين؛ ويعزي ذلك إلى الموثق هو الذي كان يكتب الأسماء، ويتميز ماييو هنا بفحصه الدقيق للوثائق بتفاصيل أكثر من كل سابقه، ركز ماييو أيضًا على نظم التأريخ، ودرس الطرق المتبعة في الوثائق الإمبراطورية وملوك جرمانيا وإنجلترا وإيطاليا وأماكن أخرى.

الكتاب الثالث:

لخص ماييو في هذا الجزء خلاصة معارفه النظرية للمشكلة، وطبقها للتأكيد على صحة فرضه بصحة الوثائق التي ادعى بانبروك زيفها، وهو لم يقدم دراسات تجريبية على حالات بعينها، ولكنه وضع قواعد عامة صالحة للتطبيق على العموم، وتطبيق هذه القواعد على عدد كبير من الوثائق الرسمية في أوائل العصور الوسطى، دافع ماييو عن أرشيف سان دينيه وبرأ ساحته من احتفاظه بوثائق مزيفة، وكذلك كل أديرة البندكتين التي طالتها الشبهات، وأخذ ماييو يعدد الأخطاء التي اقترفها بابن بروك وهو يحلل وثائق دير القديس مكسيموس بمدينة تريير Trier، وقال بأن بابن بروك وقع في عشر إجراءات خاطئة تتعارض مع مبادئ الدبلوماسيك وهو يحلل وثائق هذا الدير كنموذج لوثائق الحكام الميروفينجيين. أخذ ماييو على عاتقه دراسة أجزاء النص بالتفصيل، واختتم تحليله بنتيجة مثيرة للجدل بقوله: "إنه لم تثبت أية تهمة وجهت للأبرياء".

وخصص ماييو الجزء الثاني من الكتاب الثالث لتدوين ملاحظات حول السجلات المدون بها نسخ الوثائق، وأكد أهمية هذه السجلات للمساعدة في التأريخ والتحقق من صحة بعض الوثائق.

الكتب الباقية من عمل ماييو: (الرابع، والخامس، والسادس):

قام ميشيل جيرمان Dom Michael Germain أحد الأصدقاء المقربين لماييو، بكتابة معظم الكتاب الرابع التي تربو صفحاته على المائة صفحة، ويصف الكتاب، ويحصر قوائم بالعديد من ممتلكات وقصور المورفينجيين التي ذُكرت في وثائق أوائل العصور الوسطى، كان ماييو وجيرمين على وعي بأن معرفة الأماكن تتطلب إعادة تخيل وتوضيح مسارات الحكام ورحلاتهم، ومن ثم تساعد المعرفة الدقيقة لأماكن الحكام وتنقلاتهم في تأريخ الوثائق القديمة.

يتضمن الكتاب الخامس: نقل حرفي لنصوص العديد من الوثائق والامتيازات وبلغت صفحاته زهاء المائة والعشرين صفحة.

وأخيرًا، الكتاب السادس، وعدد صفحاته حوالي 200 صفحة يتضمن إعادة نشر 211 وثيقة من العصور الوسطى استخدمها ماييو في تدعيم وجهات نظره، وهي وثائق الامتيازات القديمة التي تتشابه مع وثائق ديريه.

علاوة على ذلك ألحق مابيو بكتابه عدة ملاحق لوثائق مهمة أخرى؛ من بينها مرسوم البابا أنوسنت الثالث الذي يشير فيه إلى قضية تزييف الوثائق.

تتضمن الطبعة الثانية من كتاب مابيو كشافات أعدها روينار، الذي أشرف على هذه الطبعة وأقرب زملاء مابيو في دراساته. ملحق عام 1704 م: قام مابيو بكتابة ملحق إضافي كرد على رسالة وقعها جيرمون Germon، أحد الرهبان الجزويت عام 1703 م، ولكن يبدو أن أكثر من شخص اشترك في كتابتها، والحقيقة إن هذه الرسالة كانت ضعيفة في منطقتها وحججها؛ حيث يقول مؤلفها (مؤلفيها) بأنه من المشكوك فيه بشدة أن تصل إلينا وثائق من العصور الأولى وحتى أوائل القرن الثامن عشر، وقالوا بأن على مابيو أن يتبع طريقة أخرى للتمييز بين الصحيح والزائف عن طريق تتبع كل حرف من حروف الكتابة بمفرده، ووجهوا له اللوم بأنه انبرى للدفاع عن أرشيف سان دينيه دون أن يقدم أي عمل بحثي جديد، ووجه المؤلفون اتهامًا آخر لمابيو، حيث قالوا بأن جاك دوبلي Jaques Doublet نشر كتابًا في عام 1625 م يتضمن كل المعلومات التي أعاد مابيو صياغتها، أي يتهموا مابيو صراحة بالغش، وبالطبع دافع مابيو عن هذه الاتهامات، وقرر أن يكتب هذا الملحق ليس للعامّة فقط؛ ولكن من أجله هو شخصيًا للتحقق من كل المعلومات التي قام بجمعها من قبل، ولتجميع الأدلة مرة أخرى.

وللتدليل على إن وثائق أوائل العصور الوسطى يمكن أن تصل إلينا سالمة حتى أوائل القرن الثامن عشر، أعاد مابيو الحديث عن البردي وعن الأخطاء الإملائية وأنهاط الكتابة في العصور القديمة أوائل العصور الوسطى، ثم خصص فصلًا لتحديد تواريخ ملوك الأسرة المورفينجية والتي كانت أكثر دقة آنذاك، وخصص ثلاثة فصول أخرى لملوك الأسرة الكارولنجية، واختتم هذا الملحق بنسخ من وثائق أوائل العصور الوسطى التي ذكرت في كل العمل.

كتاب مابيو ما بين مدح وقذح:

كتب رينوار في مقدمة الطبعة الثانية لكتاب مابيو (1707 م) يقول: إنه منذ ظهور الطبعة الأولى لكتاب مابيو عام 1681 م، أثر هذا الكتاب في العديد من الباحثين عبر أوروبا، ليس في فرنسا وحدها ولكن في أسبانيا وألمانيا وإيطاليا وإنجلترا، قرأ المتعلمون كتاب مابيو، وظهر تأثرهم بهذا العمل بطرق عدة، حيث قام الراهب الجزويتي الأسباني Jose Perez de Rozas جوسي بيريز دي روزاس في عام 1688 م بنشر رسالته حول التاريخ الكنسي والسياسي، وفي ألمانيا قدم جوتفريد لايبنتز Gottfried Leibniz المجلد الأول من عمله Codex Juris Gentium Diplomaticus في عام 1693 م، وفي فرنسا ألف برنارد دي مونتيفكو Bernard de Montfaucon عمله الشهير عن الباليوجرافي اليوناني، وفي إيطاليا نشر Giusto Fontanini جيستو فونتانييني كتابًا للدفاع عن مابيو (Hiatt, 2009, p. 351).

والواقع أن الكتاب لاقى قبولًا وإعجابًا من الكثير من معاصري مابيو، ومنهم بابن بروك نفسه، واعتبروه عمل عمدة في الفكر النقدي، حتى الباحثين الإنجليز قدروا هذا العمل واعتبروه كتابًا لا يُستغنى عنه، في حين إن معاصرين آخرين لمابيو اعتبروا رسالته حول الدراسات الرهبانية *Traité des études monastiques* أكثر فائدة من عمله حول الدبلوماسية (Zouhar, 2010, p. 362).

ويصف أحد النقاد المحدثين قيمة عمل مابيو *De re diplomatica* وكتاب معاصره دي مونتيفكو *Paleographia Graeca*، بأنها قدما رؤية بحثية حول طريقة التعامل مع الكتب والوثائق ليس فقط كنصوص، ولكن كأوعية للمعلومات تُدرس بذاتها

كما، أو بلغة فوكو في ستينيات القرن العشرين "تحول المخطوط من وثيقة إلى شيء"، وهذه النظرة إلى المكتبات والكتب باعتبارها مواقع مادية وموضع بذاتها، مع زيادة الوعي بالقيمة المادية للمخطوطات القديمة، غيرت بشكل كبير تقنيات تأليف الكتب (Gurd, 2004, p. 91, 92).

لكن الكتاب لم يسلم من نقد مرير من قبل آخرين، يأتي على رأسهم هايكه Hickey (1642-1715م)؛ إذ أعلن عدم اقتناعه بمنهج ماييو في التعامل مع الوثائق المزورة، وخصص شطرًا كبيرًا من مقدمة كتابه لنقض القواعد الست التي وضعها ماييو لنقد الوثائق، وبين أن تطبيق هذه القواعد على الوثائق المجزوم بزيفها لن يظهر هذا التزييف، وقال هايكه بأن الوثائق التي قرر ماييو- بعد تطبيقه قواعد النقد- أنها وثائق صحيحة، هي في واقع الأمر مزيفة، والنقد الأشد لماييو، هو أنه لم يوظف أية قاعدة مناسبة للتمييز بين الصحيح والمزيف من الوثائق (Hiatt, 2009, p. 353).

كذلك هاجم بعض الرهبان الجزويت عمل ماييو، وألف اليسوعي جيرمون (Barthelemy Germon 1663-1718م) رسالة عنيفة يفند فيها عمل ماييو، وقال بأن على ماييو أن يتبع طريقة أخرى للتمييز بين الصحيح والزائف عن طريق تتبع كل حرف من حروف الكتابة بمفرده، كما وجهوا له اللوم بأنه انبرى للدفاع عن أرشيف سان دينيه دون أن يقدم أي عمل بحثي جديد، وجه المؤلفون اتهامًا آخر لماييو، حيث قالوا بأنه سرق أبحاث جاك دوبلي Jaques Doublet، الذي نشر كتابًا في عام 1625م يتضمن كل المعلومات التي أعاد ماييو صياغتها، أي يتهموا ماييو صراحة بالغش (Zouhar, 2010, p. 384)، وهناك اتهام آخر طريف وجهه الباحثون الإنجليز لماييو، حيث قال: إن عمل ماييو عظيم الفائدة للمزورين، حيث سيتمكنوا من تجنب أدوات ماييو لكشف التزييف، أي: إن ماييو قد كتب دليلًا للمزورين حتى يسيروا على نهجه، ويتنجوا وثائق مزيفة أكثر حنكة، ويصعب كشفها (Zouhar, 2010, p. 364).

الكتاب بعد عصر ماييو:

لا يخلو عمل حول الدبلوماسية من ذكر ماييو وكتابه، ولكن ظل هذا الكتاب حتى الآن حبيس اللغة اللاتينية، لذا اكتفت دراسات عديدة بالإشارة إلى عنوان كتاب ماييو أو اقتباس فقرات قصيرة منه، في حين تناولت دراسات قليلة جدًا عمل ماييو بالفحص والتحليل، واهتمت أكثر الدراسات بالحديث عن ماييو والرهبان المورين الذين ينتمي إليهم، وأحدث دراسة تناولت عمل ماييو تعود إلى بدايات القرن العشرين أي: هذا العمل أهمل كثيرًا (Zouhar, 2010, p. 258, 259).

في منتصف القرن الثامن عشر نشر كل من توستان Charles Francois Toustain وتاسين Rene Prosper Tassin عملهما الضخم: "رسالة جديدة في الدبلوماسية" (6 vols., Paris, 1750-1765)، وسرعان ما تم ترجمته إلى الألمانية، وبالرغم من توصية المؤلفين لقراءتها بالاطلاع على عمل ماييو إلا أن هذه العمل الجديد أخذ مكانة كتاب ماييو، وغلف النسيان عمل ماييو إلا من ذكره عند التعرض لتاريخ الدبلوماسية، وفقد الكتاب أهميته في نطاق أوروبا في عصر في القرن الثامن عشر، ولعل أكبر دليل على تراجع مكانة الكتاب هو عدم اهتمام الباحثين النمساويين باقتناء نسخة من الكتاب في مكتبة معهد التاريخ النمساوي الذي أسسوه عام 1850م (Zouhar, 2010, p. 361)، عاد الكتاب إلى البروز ثانية في أوروبا الغربية، بفضل بنيامين جيرارد (1797-1854م)، وبلغت ذروة الاهتمام بدراسة هذا الكتاب في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، حيث شهدت هذه الفترة بروز أشهر الأسماء في مجال علم الدبلوماسية: في ألمانيا والنمسا لمعت أسماء مثل: زيكل Theodor von Sickel

(1826-1908م)؛ وفیکر (1826-1902م) Julius Ficker؛ ویرسلاو (1848-1926م) Harry Breslau؛ ومویلباخر (1843-1903م) Engelbert Muhlbacher؛ وتانجل (1861-1921م) Michael Tangl؛ وإیربن (1864-1933م) Wilhelm Erben. وفي فرنسا برزت أسماء كيشورا (1814-1882م) Jules Etienne Joseph Quicherat؛ وماس-لاتري (1815-1897م) Louis Mas-Latrie؛ وجيري (1848-1899م) Arthur Giry؛ هافه (1853-1893م) Julien Havet؛ ودوليل (1826-1910م) Leopold Delisle؛ وموريس برو (1861-1930م) Maurice Prou. وفي إيطاليا سيزار باولي (1840-1902م) Cesare Paoli، لم يتفق بعضهم على طول الخط مع كل شيء كتبه مابيو، ولكنهم في نهاية المطاف قبلوا معظم ما طرحه.

الخاتمة:

وضع ماييو قواعد للكشف عن صحة الوثائق أو زيفها، تقوم على دراسة خصائصها الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من فضل ماييو في تأسيس علم الوثائق، إلا أن هذه المحاولة المنهجية الأولى، لم تكن تهدف إلى بناء نظرية أو تأسيس علم جديد، كان هدفها بكل بساطة السعي إلى حل المشاكل المتعلقة بتزييف الوثائق في العصور الوسطى، ولكن هذه اللبنة الأولى تطورت فيما بعد لتشكل علماً مستقلاً بذاته.

من ناحية أخرى، لم يبدأ ماييو من فراغ، والفصول التي كتبها كفصول أولية، والتي شكلت بدايات علم الوثائق، كان قد تبلور معظمها قبل ماييو، وشاركه زملاء آخرون في عمله هذا، والحق إن الرجل أشاد بهم، ركز ماييو جل اهتمامه على الناحية القانونية، وإقامة الحجة كدليل قانوني، بالرغم من أن توظيف الوثائق في الكتابة التاريخية قد سبق عصر ماييو بسنوات عديدة، إلا أنه لم يعر هذه القضية اهتماماً، وهذا يؤكد على توجهه نحو قضية واحدة في تعامله مع الوثائق.

الجانِب المهم إن الخلفيات المعرفية التي انطلق منها ماييو، حددت طرق تعامله مع الوثائق، ومن ثم نقل خبرات التعامل مع المخطوطات إلى الوثائق، في حين اهتم بعض معاصريه بقضايا أكثر عمقاً، منهم مثلاً كورنينج ورؤاه حول القوالب القانونية، والتي ستشكل فيما بعد أهم جوانب علم الدبلوماسية، وهذا الأمر يفتح المجال أمام الباحثين الآن وفي المستقبل لاستشراف تصورات ورؤى جديدة لتطوير علم الدبلوماسية، كان اهتمام ماييو بنوع معين من الوثائق، سبباً في قصر موضوع علم الدبلوماسية على الوثائق الديوانية، في حين تُركت الوثائق غير الديوانية دون إخضاعها لأدوات علم الدبلوماسية، مثل الرسائل الشخصية على سبيل المثال، وهو أمر يجب تداركه بتوسيع أفق تفسيرنا لمفهوم السياق وتقاليد الكتابة، وبخاصة مع تسارع وتيرة العلوم الإنسانية بمختلف أفرعها في البحث عن مصادر غير رسمية، لتوظيفها في البحث العلمي، ومن ثم كيف نتعامل مع هذه القضية؟ وما هو العلم الذي يجب أن يتناول هذا النوع من الوثائق بالبحث والدراسة؟

المصادر والمراجع

- Boase, T. S. R.(1940),"A Seventeenth Century Carmelite Legend Based on Tacitus", *Journal of the Warburg and Courtauld Institutes*, 3, 1/2 (Oct., 1939 -Jan., 1940), pp. 107-118
- Camporeale, Salvatore I. (1996), "Lorenzo Valla's "Oratio" on the Pseudo-Donation of Constantine: Dissent and Innovation in Early Renaissance Humanism", *Journal of the History of Ideas*, 57, 1, pp. 9-26
- Fasolt, Constantin (1997), "A Question of Right: Hermann Conring's New Discourse on the Roman-German Emperor", *The Sixteenth Century Journal*, 28, 3, pp. 739-758
- Ferguson, Arthur B. (1966), "Reginald Pecock and the Renaissance Sense of History", *Studies in the Renaissance*, 13, pp. 147-165
- Giry, A. (1892), "Études De Critique Historique. Hisoire de la Diplomatie", *Revue Historique*,. 48, 2, pp. 225-256.
- Grafton, Anthony (1999), "Jean Hardouin: The Antiquary as Pariah", *Journal of the Warburg and Courtauld Institutes*, 62, pp. 241-267
- Gurd, Sean (2004), "On Text-Critical Melancholy", *Representations*, 88, 1, pp. 81-101
- Guyotjeannin, Olivier (1996), "The Expansion of Diplomatics as a discipline." *American Archivist*, 59, pp.414-421.
- Gwynn, Aubrey (1946), "The Bollandists: Past and Present", *Studies: An Irish Quarterly Review*, 35, 137, pp. 53-62
- Hiatt, Alfred (2009), "Diplomatic Arts: Hickes against Mabillon in the Republic of Letters", *Journal of the History of Ideas*, 70, 3, pp. 351-373
- Levine, Joseph M. (1973), "Reginald Pecock and Lorenzo Valla on the Donation of Constantine", *Studies in the Renaissance*, 20, pp. 118-143
- Palmieri, Aurelio (1923), "The Bollandists", *The Catholic Historical Review*, 9, 3, pp. 341-357
- Quantin, Jean-Louis (2011), "Reason and Reasonableness in French Ecclesiastical Scholarship", *Huntington Library Quarterly*, 74, 3, pp. 401-436
- Sellin, Thorsten (1927), "Dom Jean Mabillon: A Prison Reformer of the Seventeenth Century", *Journal of the American Institute of Criminal Law and Criminology*, 17, 4, pp. 581-602

Spitz, Lewis W. (1952), "The Significance of Leibniz for Historiography", *Journal of the History of Ideas*, 13, 3, pp.333-343.

Valla, Lorenzo (1922), *The Treatise of Lorenzo Valla on the Donation of Constantine*, Texts and translation into English; Christopher B. Coleman, Yale University Press.

Whitford, David M. (2008), "The Papal Antichrist: Martin Luther and the Underappreciated Influence of Lorenzo Valla", *Renaissance Quarterly*, 61, 1, pp. 26-52

Yasin, Ann Marie (2000), "Displaying the Sacred Past: Ancient Christian Inscriptions in Early Modern Rome", *International Journal of the Classical Tradition*, 7, 1, pp.39-57

Zouhar, Jakub (2010), "De Re Diplomatica libri sex by Jean Mabillon in outline", *Listy filologické/ Folia philological*, 132, 3 / 4 , Pp. 357-388

عبد اللطيف، دينا محمود (2017): الاتجاهات الحديثة في علم الوثائق (الدبلوماسية) ومجالات دراسته، دراسة تطبيقية، القاهرة: دار الفكر العربي.

ميلاد، سلوى علي (2015): "علم الوثائق (الدبلوماسية) الحديث رؤية لقواعد النقد الدبلوماسي من مابيو إلى دورانتى"، الروزنامة، 13، صص 9-92.



The History of Diplomats:

The Prehistory and Early Basis

Dr. Magdy Guirguis

Ass. Prof. Faculty of Arts –
Kafr Elshiekh University (Egypt)
Guirguis.magdi@gmail.com

The paper aims to elaborate the prehistory of Diplomats, and how certain disciplines were the foundations of that science. In this regard, the paper nasalizes the previous efforts before Mabillon's book had come out in 1681. During Renaissance, different approaches and contexts have been constructed and developed, although the critique of documents erupted at the heart of political conflicts, it rapidly dominated other aspects in Europe. However, the humanists payed more attention to the importance of studying other cultural materials, including manuscripts and archival documents. On the other hand, the catholic reform has its rule in developing approaches to deal with manuscripts and archival documents. All these aspects and efforts were the basis in which Mabillon laid his work. The paper is an attempt to has close look at these contexts in which Diplomats has been established, and seeks to raise more questions about Mabillon work, and how we could/should go beyond this stage to rethink about adding new chapters in Diplomats.

Methodology: the paper uses Postmodernism as a context in which we could analyse the background of the Diplomat's principals. While its main questionnaire is how to develop Diplomat's as discipline within the humanities sciences.

Key Words: Documents; History; Diplomats.